

تنظيمه «NoufEXPO» بمشاركة حشد من الشركات

العبدة الله يفتح اليوم منتدى الحكومة الإلكترونية



مجدى صابر



الشيخ محمد العبدالله

اللازمة لبرامج الحكومة الإلكترونية. ولفت إلى أن المنتدى يطرح أيضاً موضوع المدن الذكية الذي فرض نفسه بقوة في تلك البرامج لضمان المشاركة الشعبية الفعالة وتوافر الخدمات الحكومية على نطاق واسع وفي كل مجالات الحياة.

وسين صبري أن فريق «NoufEXPO» يشعر بالفخر والاعتزاز لتطبيق هذا الحدث، والتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في انعقاد المنتدى، وتجاوب كل الجهات الحكومية مع هذا الجهد، ما يدفع بدور الجهاز وبرنامج الحكومة الإلكترونية نحو أفق جديدة تخدم التطور والنمو في الكويت، خصوصاً أن تكنولوجيا المعلومات تشكل عنصراً مهماً لجذب القوى العاملة المنتجة من فئة الشباب خصوصاً، والعمل على دعم الاقتصاد الوطني بمصادر دخل متجددة.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى، الحكومة الإلكترونية مجدى صبري، إن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الشيخ محمد العبدالله، سيقيم اليوم بافتتاح المنتدى نيابة عن راعي الحدث سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والذي يقام في دورته الثالثة على التوالي تحت شعار «إدارة وأمن المعلومات».

وأضاف صبري أن افتتاح أعمال المنتدى سيكون في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم بقاعة الولاية بفندق ماريوت كورث بار، بحضور شخصيات حكومية وتشريعية وحشد من القيادات والمتخصصين في إدارات نظم المعلومات بالدولة.

وتابع صبري أن منتدى الحكومة الإلكترونية والذي يعقد للسنة الثالثة على التوالي استقطب ممثلين من 17 دولة، وشارك في المنتدى 33.9 في المئة من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة جولي بـ 68 صفقة وتمثل نحو 19.4 في المئة، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد تداول بـ 18 صفقة ممثلة بنحو 5.1 في المئة.

ولفت إلى أن قيمة تداولات نشاط السكن الخاص وصلت إلى نحو 76.3 مليون دينار منخفضة بنحو 14.2 في المئة مقارنة مع سبتمبر 2015، عندما بلغت نحو 88.9 مليون دينار، بينما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 40.7 في المئة من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 43.5 في المئة بسبتمبر 2015.

ونوه إلى ارتفاع قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 71.2 مليون دينار أي بارتفاع بنحو 5 في المئة مقارنة مع سبتمبر 2015، حين بلغت نحو 67.5 مليون دينار، وارتفعت نسبتها من جملة السيولة إلى نحو 38 في المئة مقارنة بما نسبته 33.1 في المئة خلال سبتمبر 2015.

وقال إن المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً وصل إلى نحو 114.8 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر أكتوبر أدنى بما نسبته 38 في المئة مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً، إذ ارتفعت عدد صفقاته إلى 94 صفقة مقارنة بـ 91 في المئة في سبتمبر 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 757.3 ألف دينار، بارتفاع عن معدل شهر سبتمبر 2015 بنحو 2.1 في المئة.

وأظهر التقرير انخفاض قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 34.5 مليون دينار، أي بانخفاض بنحو 25.2 في المئة مقارنة مع سبتمبر 2015، حين بلغت نحو 46.1 مليون دينار، وانخفضت نسبتته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 18.4 في المئة مقارنة بما نسبته 22.6 في المئة خلال سبتمبر.

وأوضح أنه عند مقارنة تداولات شهر أكتوبر 2015 بمثلثتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أكتوبر 2014)، يلاحظ انخفاضاً في سيولة السوق العقاري، من نحو 377.5 مليون دينار إلى 187.2 مليون دينار، أي بما نسبته 50.4 في المئة، إذ شمل الانخفاض نشاط السكن الخاص بنسبة 49.5 في المئة، والنشاط الاستثماري بنسبة 51.1 في المئة، في حين انخفضت نسبة النشاط التجاري بنسبة 56.7 في المئة.

عادت إلى الربحية للمرة الأولى منذ 2008

«المدينة»: مليون دينار أرباح 9 أشهر

ولتصبح شركة خالصة من الديون تقريباً بالمقارنة مع مثيلاتها في القطاع ذاته.

وأضاف أن مديونية بيت التمويل كانت تمثل الجزء الأعظم من التزامات «المدينة»، والتي تجاوزت حاجز 150 مليون دينار في فترات ماضية، مؤكداً نجاحها بسداد التزاماتها واحدة تلو الأخرى طيلة الفترة الماضية ليكون مسك خالصاً إنها تسوية بيت التمويل الكويتي بقيمة 27 مليون دينار.



محمد الشمالي

واعتبر أن نجاح الشركة بتطوير نموذج أعمالها بهذا الشكل وفي هذا المدى الزمني القياسي لهو عمل مؤسسي ضخم يمثل نتاج تكاتف كافة الإدارات والتي عملت بالتنسيق وتناغم استطاع أن يحقق الأهداف المرجوة على أفضل ما يكون.

وشكر الإدارة التنفيذية للشركة وكافة العاملين على جهودهم المبذولة الواضحة خلال الفترة الماضية، والتي انعكست بشكل مميز على الأداء خلال المرحلة الماضية، والتي لم تقتصر فقط على ملف التسويات ولكنه امتد لإعادة هيكلة الشركة بشكل احترافي ومنهجي سليم.

وأضاف أن قرار الاعتماد على إدارة شابة جديدة كان قراراً مهماً ومصيرياً للشركة، أحدثت بها نقلة نوعية تؤهلها لتجويد مكناتها الحقيقية مرة أخرى، منوهاً إلى أن بوصلتها خلال المرحلة المقبلة ستكون مصوبة نحو تنمية استثماراتها بشكل أكبر، وإعادة تقييم كافة الأصول والاستثمارات، وتغيير نموذج الاستثمار لخلق نوع من التوازن بين الاستثمارات القصيرة وطويلة الأجل.

الفترة نفسها من العام الماضي. وأفاد عن تراجع نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين إلى 33.2 في المئة فقط بالمقارنة مع 151.7 في المئة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ما من شأنه التأثير الإيجابي والفعال على الهيكل المالي للشركة، في ظل ترسانة الأصول التشغيلية التي تمتلكها الشركة والتي تقارب قيمة الأصول العقارية 42 في المئة منها، بالإضافة إلى التنوع للموسم في الأصول داخل الكويت وخارجها.

ولفت إلى أنها المرة الأولى منذ عام 2008 التي تحقق الشركة فيها أرباحاً فصلية وعلى مستوى العام، كما أنها المرة الأولى التي تخرج تقرير الحسابات الخارجي من دون تحفظ أو شكوك بدرجة الشركة على الاستثمار.

وكشف أن «المدينة» نجحت في إنهاء كافة إجراءات وينود اتفاقية التسوية الموقعة مع بيت التمويل الكويتي في فترة زمنية قياسية، وأنه بذلك تطوي ملف أكبر دائناتها بقيمة 27 مليون دينار، وبصافي ربح 6.2 مليون دينار،

«الأولى»: شراء ومضاربة

على الأسهم القيادية

أطول، مبيناً أنه في ظل استمرار غياب المحفزات الفنية الإيجابية المشجعة على زيادة رقعة التداولات وتنامي نشاط صناع السوق، ستكون حركة السوق موجهة أكثر نحو الأسهم متدنية القيمة والتي تتراوح أسعارها ما بين 50 و100 فلس.

ولفت إلى أن تعاملات البورصة في جلسة الاثنين الماضي سجلت أداء أفضل بعدما شهدت تعاملاتها تغيراً كبيراً سواء في حجم التداولات أو مستويات السيولة المتداولة التي تضاعفت تقريباً في هذه الجلسة قياساً بالعدلات المتداولة في الجلسة الافتتاحية، كما أن تعاملات هذه الجلسة ونوعية الأسهم التي شملها النشاط عكست حضوراً قوياً لبعض صناع السوق المحافظ الاستثمارية ومن ضمنها المحفظة الوطنية التي تحركت على سلع قيادية ما زاد من قوة السوق الشرائية.

وذكر أن العمليات الشرائية التي تمت في جلسة الاثنين ففرت بالقيمة الإجمالية لحجم التداولات إلى أكثر من 21 مليون دينار، مقارنة بـ 13 مليون دينار تم تداولها خلال الجلسة الافتتاحية، بحيث تفاعلت شريحة من الأسهم التشغيلية بعمليات الشراء التي شهدتها لتقف على ارتفاعات مختلفة. وأضاف التقرير أن البورصة سجلت صعوداً متتالياً في جميع مؤشراتنا على مدار جلستي الأحد والاثنين، إلا أنها قطعت ذلك محققة خسائر في جلسة الثلاثاء على صعيد جميع مؤشراتنا مع تراجع مستويات السيولة المتداولة.

قالت الشركة «الأولى للوساطة» إن الأسهم القيادية كانت الرافعة للسوق في غالبية تعاملات الأسبوع، رغم أنها جاءت بوتيرة متباينة بين الجلسات، فيما ظهرت بالبورصة عمليات شراء حذرة على عدد من الأسهم القيادية وسط نشاط مضاربي متباين بسبب تأخر إعلان العديد من الأسهم المضاربية عن نتائجها المالية الفصلية.

وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي، أن السوق ألقى تداولات الخميس الماضي على ارتفاع مؤشراتنا الثلاثة بواقع 0.62 نقطة ليعقل ليصل إلى 5766 نقطة، و1.6 نقطة للوزني، و0.36 نقطة ل«كوبت 15».

وتابع التقرير أن أداء مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، كان مدفوعاً بنشاط إفصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية للربع الثالث من العام الحالي، لافتاً إلى أنه في المقابل كانت عمليات جني الأرباح والشراء المدرس على أسهم منخفضة خصوصاً في القطاعات القيادية إلى جانب القطاعات التي تضم أسهماً رخيصة، أبرز ما يعين تعاملات الأسبوع.

وأفاد التقرير أن إفصاحات البيانات المالية شكلت القوة الدافعة الرئيسية لحركة التداولات خلال الفترة الماضية، وأن استمرار وتيرة التعاملات مدفوعة بهذا الحفز فقط من شأنه استمرار تذبذب المؤشرات وبتأنيهاً بين الصعود والخروج، دون وجود أداء مستقر بضمن الحفاظ على النشاط الإيجابي للسوق لفترة

التي سبقتها مشاركة في احتفالية يوم الطفل العالمي، التي سبقت تنظيمها بالتعاون مع رابطة حقوق الأطفال الكويتية في إطار مسؤوليته الاجتماعية.

ويتزامن الاحتفال العالمي بالطفل في يوم 20 نوفمبر من كل عام، بحيث ستقام فعاليات احتفال هذا العام بحضور كل من الآباء والأبناء في مجمع غيت مول التجاري.

وقال البنك في بيان له، إن الأطفال سيستمتعون بقضاء وقتهم في هذا الاحتفال من خلال البرامج التعليمية المعدة خصيصاً لهم، إضافة إلى برامج المسابقات والأنشطة الترفيهية، مشيراً إلى أنه يمكن للآباء أن ينضموا لحضور الندوة التي ستقدمها رئيسة رابطة حقوق الأطفال الكويتية الدكتورة حنان الروزقي، وناثية رئيسة رابطة حقوق الأطفال الكويتية الدكتورة هند المزيدي، والتي سيتم فيها طرح موضوعات من شأنها تعزيز التوعية بحقوق الأطفال، إذ تتركز هذه الندوة على كيفية حماية الأطفال في المجتمع من الإهمال والإساءة وسوء المعاملة.

وذكر أن رابطة حقوق الأطفال الكويتية تعمل تحت الجمعية الطلية الكويتية كممنظمة غير ربحية، بهدف تعزيز التوعية المجتمعية بحقوق الطفل، بالاتفاق مع الأمم المتحدة لحقوق الأطفال، منوهاً إلى أن أهمية هذا الحدث تأتي لما يشهده دائماً من مشاركة واسعة المجال من قبل المتخصصين في مجالات الصحة وجميع أفراد المجتمع لحصولهم على التوعية حول أهمية رعاية الطفل ووقايته من سوء المعاملة.

وبين «برقان» أنه باعتباره واحداً من أهم المؤسسات المالية الرائدة في الكويت، واستناداً على جهوده المتواصلة في تشجيع مثل هذه المبادرات الرائدة، يتشرف بدعوة الآباء والأمهات والأطفال لحضور الاحتفال باليوم العالمي للطفل.

توقف «الشال» عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في مستوى الأرباح الصافية، إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن غالبية مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية إلى 102.9 مليون دينار مقارنة بنحو 100.5 مليون دينار للفترة نفسها من

عام 2014، أي أن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 2.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.4 في المئة.

وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع قيمة بند ربح استبعاد موجودات معلقة للبيع بنحو 5.1 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 5.7 مليون دينار مقارنة بنحو 613 ألف دينار في سبتمبر 2014.

وارتفع بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 2.3 مليون دينار وصولاً إلى نحو 4 ملايين دينار، مقارنة مع نحو 1.8 مليون دينار، وارتفع أيضاً بند أتعاب وعمولات بنحو 2.2 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 25.5 مليون دينار، مقارنة بنحو 23.3 مليون دينار، بينما تراجع بند مصافي أرباح الاستثمار في أوراق مالية بنحو 5 ملايين دينار، وصولاً إلى نحو 1.6 مليون دينار مقارنة بنحو 6.6 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في مستوى الأرباح الصافية، إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن غالبية مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية إلى 102.9 مليون دينار مقارنة بنحو 100.5 مليون دينار للفترة نفسها من

عام 2014، أي أن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 2.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.4 في المئة.

وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع قيمة بند ربح استبعاد موجودات معلقة للبيع بنحو 5.1 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 5.7 مليون دينار مقارنة بنحو 613 ألف دينار في سبتمبر 2014.

وارتفع بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 2.3 مليون دينار وصولاً إلى نحو 4 ملايين دينار، مقارنة مع نحو 1.8 مليون دينار، وارتفع أيضاً بند أتعاب وعمولات بنحو 2.2 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 25.5 مليون دينار، مقارنة بنحو 23.3 مليون دينار، بينما تراجع بند مصافي أرباح الاستثمار في أوراق مالية بنحو 5 ملايين دينار، وصولاً إلى نحو 1.6 مليون دينار مقارنة بنحو 6.6 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في مستوى الأرباح الصافية، إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن غالبية مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية إلى 102.9 مليون دينار مقارنة بنحو 100.5 مليون دينار للفترة نفسها من

عام 2014، أي أن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 2.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.4 في المئة.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

«فلنتعلم من إجراءات الإصلاح السريع في الصين الصيف الفائت»

«الشال»: فلتشتد الحكومة في البورصة... لتربح

○ انخفاض التداولات العقارية 8.4 في المئة

إلى 187.2 مليون دينار خلال شهر أكتوبر

المئة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014، وإنما انخفاض سيولة الربع الثاني بنحو 18.7 في المئة مقارنة بسيولة الربع الأول، وانخفاض سيولة الربع الثالث بنحو 29.1 في المئة عن سيولة الربع الثاني، وانخفاض سيولة أكتوبر الفائت بنحو 39.7 في المئة مقارنة بسيولة أكتوبر 2014. وهدفه استباقي أي التحوط قبل أن يستمر وربما يتسارع الانسحاب في السيولة ومعها الضغط على الأسعار بما يهدد بانتقال الأزمة من أزمة أسعار أصول لها بالعدم الفاضل حتماً، وإنما دعوة للشراء من أجل التربح للعمال العام.

وذكر أن الأمر الثاني كان ما إذا كانت الإدارة الحكومية قادرة على دراسة وشراء وإعادة بناء هذا الكم من الشركات ومن دون فساد، ورغم أننا لا يمكن ضمان ذلك، إلا أن تحديد معايير الشراء ومستويات أسعاره وترك خيار البيع للمساهمين مع اشتراط موافقة أغلبية مطلقة للمساهمين في كل شركة، كلها ضوابط تقلل من احتمالات الفساد والانحراف بالقرار، وتبقى المنافع أكبر.

وأكد التقرير أن الهدف من المقترح هو خفض أو جذب أسهم من جانب العرض، وتحفيز جانب الطلب بتوفير سيولة ودعم الثقة على ما تبقى بعد تنقية الشركات المدرجة، ومبررة ليس فقط انخفاض سيولة الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو 32.5 في

مترافقاً مع إجراءات تحفيز الطلب، ويبدو حتى اللحظة أنها أتت ثمارها. وأشار التقرير إلى أن معظم ردود الفعل على الفقرة التي ذكر فيها أن 75 في المئة من الشركات المدرجة تباع بأقل من قيمتها الدفترية تركزت على أمرين يعتقد بوجاهتهما، الأمر الأول هو ما إذا كانت الدعوة إلى تدخل حكومي بالشراء من فئة الـ 103 شركة صغيرة، هو توجه جديد للشال، والرأى أن تلك الدعوة مؤنقة في تقارير الشال لأكثر من 10 مرات منذ عام 2008، ولا علاقة لها بالعدم الفاضل حتماً، وإنما دعوة للشراء من أجل التربح للعمال العام.

وذكر أن الأمر الثاني كان ما إذا كانت الإدارة الحكومية قادرة على دراسة وشراء وإعادة بناء هذا الكم من الشركات ومن دون فساد، ورغم أننا لا يمكن ضمان ذلك، إلا أن تحديد معايير الشراء ومستويات أسعاره وترك خيار البيع للمساهمين مع اشتراط موافقة أغلبية مطلقة للمساهمين في كل شركة، كلها ضوابط تقلل من احتمالات الفساد والانحراف بالقرار، وتبقى المنافع أكبر.

وأكد التقرير أن الهدف من المقترح هو خفض أو جذب أسهم من جانب العرض، وتحفيز جانب الطلب بتوفير سيولة ودعم الثقة على ما تبقى بعد تنقية الشركات المدرجة، ومبررة ليس فقط انخفاض سيولة الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو 32.5 في

مترافقاً مع إجراءات تحفيز الطلب، ويبدو حتى اللحظة أنها أتت ثمارها. وأشار التقرير إلى أن معظم ردود الفعل على الفقرة التي ذكر فيها أن 75 في المئة من الشركات المدرجة تباع بأقل من قيمتها الدفترية تركزت على أمرين يعتقد بوجاهتهما، الأمر الأول هو ما إذا كانت الدعوة إلى تدخل حكومي بالشراء من فئة الـ 103 شركة صغيرة، هو توجه جديد للشال، والرأى أن تلك الدعوة مؤنقة في تقارير الشال لأكثر من 10 مرات منذ عام 2008، ولا علاقة لها بالعدم الفاضل حتماً، وإنما دعوة للشراء من أجل التربح للعمال العام.

وذكر أن الأمر الثاني كان ما إذا كانت الإدارة الحكومية قادرة على دراسة وشراء وإعادة بناء هذا الكم من الشركات ومن دون فساد، ورغم أننا لا يمكن ضمان ذلك، إلا أن تحديد معايير الشراء ومستويات أسعاره وترك خيار البيع للمساهمين مع اشتراط موافقة أغلبية مطلقة للمساهمين في كل شركة، كلها ضوابط تقلل من احتمالات الفساد والانحراف بالقرار، وتبقى المنافع أكبر.

وأكد التقرير أن الهدف من المقترح هو خفض أو جذب أسهم من جانب العرض، وتحفيز جانب الطلب بتوفير سيولة ودعم الثقة على ما تبقى بعد تنقية الشركات المدرجة، ومبررة ليس فقط انخفاض سيولة الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو 32.5 في

مترافقاً مع إجراءات تحفيز الطلب، ويبدو حتى اللحظة أنها أتت ثمارها. وأشار التقرير إلى أن معظم ردود الفعل على الفقرة التي ذكر فيها أن 75 في المئة من الشركات المدرجة تباع بأقل من قيمتها الدفترية تركزت على أمرين يعتقد بوجاهتهما، الأمر الأول هو ما إذا كانت الدعوة إلى تدخل حكومي بالشراء من فئة الـ 103 شركة صغيرة، هو توجه جديد للشال، والرأى أن تلك الدعوة مؤنقة في تقارير الشال لأكثر من 10 مرات منذ عام 2008، ولا علاقة لها بالعدم الفاضل حتماً، وإنما دعوة للشراء من أجل التربح للعمال العام.

وذكر أن الأمر الثاني كان ما إذا كانت الإدارة الحكومية قادرة على دراسة وشراء وإعادة بناء هذا الكم من الشركات ومن دون فساد، ورغم أننا لا يمكن ضمان ذلك، إلا أن تحديد معايير الشراء ومستويات أسعاره وترك خيار البيع للمساهمين مع اشتراط موافقة أغلبية مطلقة للمساهمين في كل شركة، كلها ضوابط تقلل من احتمالات الفساد والانحراف بالقرار، وتبقى المنافع أكبر.

وأكد التقرير أن الهدف من المقترح هو خفض أو جذب أسهم من جانب العرض، وتحفيز جانب الطلب بتوفير سيولة ودعم الثقة على ما تبقى بعد تنقية الشركات المدرجة، ومبررة ليس فقط انخفاض سيولة الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو 32.5 في

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

عند نتائج البنك التجاري الكويتي للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2015، والتي تشير إلى أنه حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 25.39 مليون دينار، مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.